الصواب اللغوي عند الحريري (ت516هـ)

د. الطاهر نعيجة

قسم اللغة والأدب العربي، جامعة 8 ماي 1945– قالمة، naidja.tahar@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2015/12/21 **تاريخ المراجعة:** 2016/02/09 **تاريخ القبول:** 2016/03/03

ملخص

شهد العصر العباسي الذي عاش فيه الحريري نهضة لغوية ونحوية، فظهر التأليف في تراث اللحن الذي يهدف إلى تجنيب العربية الفصحى شر العامية، ويبين أخطارها، ومن أبرز كتب اللحن " درة الغواص في أوهام الخواص " الذي أسهم به الحريري في حركة التنقية اللغوية ومعالجة الخطأ الذي تسرب إلى العربية ولا سيما ذلك الذي يدور على ألسنة الخاصة ممن تأثروا بالعامة في نطقهم.

الكلمات المفاتيح: صواب لغوي، حريري، مظاهر الصواب اللغوي، مقياس تخطئة، اضطراب.

La justesse linguistique chez AL. Hariri (516H)

Résumé

La période abbasside au sein de laquelle a vécu Al-Hariri a été le théâtre d'une renaissance linguistique et grammaticale, d'où l'apparition du patrimoine de la mélodie qui vise à épargner la langue Arabe classique du mal vernaculaire, et à montrer ses dangers, parmi les livres les plus connus sur la mélodie: "Durrat al-ghawwas fi awham al-khawass". Grâce à cet ouvrage Al-Hariri, avait contribué au mouvement de purification linguistique et le traitement des erreurs, qui se sont infiltrées dans la langue arabe, notamment ceux qui se rapportent aux langues de spécialiste qui ont été influencées par le langage familier.

Mots-clés: Justesse linguistique, Al-Hariri, apparences de jutesse linguistique, critère de l'erreur, trouble.

AL Hariri's Linguistic correctness (516H)

Abstract

The Abbasid era in which Al-Hariri lived, has recognized linguistic and grammatical renaissance, where writing has appeared in error's Heritage, which aims to save classical Arabic from vernacular abuse and shows its dangers. Among the main books of the error: "Durrat al-ghawwas fi awham al-khawass" (a book related to expression mistakes in Arabic), which al-Hariri has contributed in the movement of purification and treatment of language's errors that have crept in Arabic, especially those who go around specialists language who were affected by Slang in their pronunciation.

Key words: Linguistic correctness, Al-Hariri, linguistic correctness appearances, criteria of error, troubles.

المؤلف المرسل: د.الطاهر نعيجة، naidja.tahar@gmail.com

مفهوم الصواب اللغوي:

يقول ابن فارس: "الصاد والواو والباء أصل صحيح يدل على نزول شيء واستقراره قراره، من ذلك الصواب في القول والفعل، كأنّه أمر نازل مستقر قراره."[1] فالصّواب اللغوي هو الطريقة التي يؤدّي بها المتكلم كلامه مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، وبذلك يفهم أنّ الخطأ اللغوي هو عدم مسايرة المتكلم للأسس التي ارتضاها القوم الذين ينسب إليهم[2]. ومن هذا التعريف يمكن أن نفهم أنَّ الصواب اللغوي يقاس بأمرين: الأداء، والفهم بالنسبة للأفراد الذين عاشوا في إطار هذه الأمة وكانت الأمور عادية غير متكلفة، وهذا يقتضي الاتفاق على قواعد تُتَّبع، بحيث إذا خالفها المتكلم عُدَ مجانِبا للصواب اللغوي، ومسايرا للخطأ اللغوي. وإذا نظرنا إلى العرب وبحثنا أمرهم، وسبيل حياتهم، ونظام كلامهم، وحياتهم البدائية، كانوا أمّة أمّية تعتمد على الذوق والإلف، ليس لها قواعد رسمها السابقون، واحتذاها اللاحقون، أو أسس رسمها المثقفون، وانتجعها المتكلمون بعد ذلك، وإنّما اللغة في عصورها الأولى مأخوذة من البيئة والخلاط، فينشأ الطفل العربي بين قبيلته فيتلقّى اللغة بالمشافهة، ويتعوّدها بالممارسة حتّى إذا ما اكتمل نضجه اندمج في مجتمعه رجلاً يتحدث ويتكلّم في شؤون أهله، ويتخاطب مع بني جلدته. ومن ذلك يتبّين أنّ الصواب اللغوي في العصور الأولى للعرب قد بُني على سلامة البيئة العربيّة وبعدها عن الاختلاط بالأعاجم ليظلّ الأسلوب العربي ويبقى الأداء العربي محاطاً بالسلامة، محفوظا من التأثّر بكلام الآخرين.

عناية العرب القدماء بالصواب اللغوي:

أجمع القدماء من العلماء العرب أنّ السبب في تسرّب اللحن والخطأ إلى العربيّة يعود إلى اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس الأخرى بعد انتشار الإسلام. وقد اهتم العلماء العرب بالتأليف في الصواب اللغوي منذ المراحل الباكرة من حياة الدرس اللغوي عند العرب، وأشارت كتب الطبقات والتراجم إلى أعمال علميّة كثيرة وصل إلينا بعضها، وفقد بعضها الآخر منها: ما تلحن فيه العامة للكسائيت189هـ، وإصلاح المنطق لابن السكيت 244هـ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ت276هـ والفصيح لثعلب ت291هـ، وغيرهم[3] ومن أهّم الأهداف والاتجاهات التي سيطرت على القدماء حين التأليف في الصواب اللغوي الإشارة إلى الألفاظ والعبارات التي وردت على ألسنة العوام محّرفه عما هو فصيح، وتحتوي هذه الكتب على مادة لغوية تشير إلى ما كان يقع فيه عوام الناس من الأخطاء، واللهجات العربية التي كانت منتشرة في عصر الحضارة الإسلامية، وقد اتخذ بعض الباحثين من تلك الكتب مجالا لإجراء دراسات وبحوث عليها.

لحن العامة في عناوين مصنفات الصواب اللغوي:

عندما نتفحص هذا النوع من المؤلفات نجد أصحابها فريقين:

أ- فريق يمثل الكثرة من علماء العصور القديمة ألّفوا كتبا بعنوان(لحن العامة)، ومنهم الكسائي ت189هـ في كتابه (ما تلحن فيه العامة)، والفرّاء ت207هـ في كتابه (البهاء في ما تلحن فيه العامة) وابن المثنى ت208هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) والأصمعي ت213هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) وابن سلام واسم كتابه (ما خالفت فيه العامة لغات العرب) والباهلي ت231هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) والمازني ت248هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) والسجستاني ت255هـ واسم كتابه (لحن العامة) وأبو حنيفة الدينوري ت282هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) وثعلب ت291هـ واسم كتابه(ما يلحن فيه العوام) وأبو الهيذام العقيلي ت300هـ واسم كتابه (ما يلحن فيه العامة) والزبيدي ت379هـ واسم كتابه (لحن العامة).

ب– وهناك فريق آخر من تلك العصور القديمة تناولوا الموضوع نفسه في عدة كتب ولكنهم اتجهوا إلى تسمية كتبهم بأسماء أخرى مثل: ابن السكيت ت244هـ واسم كتابه (إصلاح المنطق) وابن قتيبة ت276هـ واسم كتابه (أدب الكاتب) وثعلب ت291هـ واسم كتابه (الفصيح)، وابن الجوزي ت 597هـ واسم كتابه (تقويم اللسان) وابن مكي الصقلي ت501هـ واسم كتابه (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) والحريري ت516هـ واسم كتابه (درّة الغواص في أوهام الخواص)[4].

ت– **لحن العامة ولحن الخاصة:** إن الخاصّة الذين يرد ذكرهم في مصنّفات الصواب اللغوي هم علماء اللغة والشعراء والكتاب والخطباء والفقهاء والقُرّاء والمحدّثون ومن في مستواهم. والعامة هم من عداد هؤلاء من طوائف الناس وهم طبقات، كما أن الخاصة طبقات، ويمكن أن يدخل في مفهوم العوام الذين لا يلمون بقواعد اللغة، وهم متفاوتون أيضا، كما يدخل فيه الطلاب اللذين يلحنون أمام شيوخهم عند القراءة فيصّحح لهم الشيوخ هذه الأخطاء بقولهم: لا تقل كذا... واصطلاح "لحن العامة" صادق على.

1- لحن يقع من العامّة وحدهم، ويصححه اللغويون لئلا يقع فيه الخاصّة.

2- لحن يقع من العامة ثم يتسرب إلى الخاصة ويصححه اللغويون ويحذّرون من الوقوع فيه.أمّا "لحل الخاصّة" فهو في اختلافه عن "لحن العامة" متأثر بالبيئة والعصر ومستوى الخاصّة فيهما، ففي القرون الأولى كان من الممكن التمييز بينهما بسهولة، أمّا في القرون المتأخرة فقد عمّ اللحن، وأصبحنا نرى فيما روي من أوهام الخواص قدرا كبيراً من لحن العوام، وأصبح اصطلاح "لحن العامّة" شاملا لهما[5].

حياة المؤلف: هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري[6]، ونسبُ الحريري نسبةً إلى الحرير عمله أو بيعه اشتهر بذلك أجداده.

كان الحريري غاية في الذكاء والفطنة ولذلك نَبُه شأنه وظهر فضله، وعرف منزلته أولو الأمر فأدنوه وقربوه، وجعلوه صاحب الخير في البصرة، وهي وظيفة شرفية، وظل هذا المنصب لأولاده حتى آخر العهد المُقتفوي.ونبغ الحريري في العلم على مختلف فُنُونه، ولاسيما النحو، كما برع في اللغة براعة فائقة، وقد كان المسئولون في عصره يعرفون له هذا الفضل فيقربونه لذلك؛ فقد كان كثير المجالسة لأمير البصرة في عهد المسترشد بالله ت529هـ لا يكاد يصبر عنه، وحين ألّف مقامته المعروفة بـ (الحرامية) اشتهرت حتى بلغ خبرها الوزير شرف الدين وزير المسترشد بالله، فلما وقف عليها أعجبته وأشار عليه أن يضم إليها غيرها فأتمها خمسين مقامة.كما اتصل بغيره من الوزراء وأصحاب الشأن نال منه ملكا حسنا بالمشان يقال إنه كان له ثمانية عشر ألف نخلة.قرأ الحريري الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري، وعلي بن قصال المجاشجي، وأبي إسحاق الشيرازيت476هـ، وعلي بن الصباح ت518هـ، وأبي حكيم الميري، وأبي الفضل الهمذاني ت398هـ. وكان الحريري جوالا لا يستقر في مكان، يشهد بذلك مقاماته التي حكى فيها ألوانا من رحلاته، مما يقوله فيها يعتمد على المشاهدة.وإلى جانب علمه الغزير وثقافته الواسعة كان شاعرا مجيدا منها قوله(الوافر):

وقلتُ للائمِي أقصِرْ فإني *** سأختَارُ المَقَامَ على المَقَامِ

وأُنْفِقُ ما جمعتُ بأرضِ جَمْعٍ *** وأسلُو بالحَطِيمِ عن الخِطَامِ

كانت وفاة الحريري في عهد المسترشد، فقد توفي سنة 516هـ.

آثاره: كان علم الحريري وفضله لا ينكر تدل عليه آثاره الغزيرة–منها:المقامات وشرح ملحة الإعراب وديوان رسائل ودرة الغواص في أوهام الخواص.

الكتاب: يعد كتاب الحريري (درة الغواص في أوهام الخواص) المعروف ب (الدرة) من الكتب المهمة التي رصدت التغيرات التي حدثت في بيئة العراق اللغوية، ولكنه انعطف عن رصد أخطاء العامة الذين تفشى اللحن فيهم، وشاع الخطأ على ألسنتهم، إلى رصد أوهام الخواص الذين كانوا قدوة، يوثق بلغتهم، ويرجع إليهم في تصويب صور اللحن ورد أشكال الانحراف عن اللغة الفصيحة السليمة، ولا شك أن ذلك التغير حتمي، فاللغة مستعملة على الألسنة، والاحتكاك مستمر بين كل الطبقات، فليس من المستبعد إذن انفصال صور من التحول بين مستويات لغوية مختلفة في فترات زمنية متباعدة، بل إن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هيأت الظروف الملائمة لتخفيف حدة التشدد اللغوي السابقة، وغلب التسامح، بل التساهل أحيانا، والجنوح إلى قبول سنة التغير، والتسليم ببعض صور التبديل، والوقوف في وجه بعضها الآخر[7]. وينبغي أن نشير هنا –ابتداء– إلى اتخاذ الحريري نهج أسلافه، علماء التنقية اللغوية وغيرهم، إذ إنه نقل كثيرا مما ورد في كتبهم، ولم يكتف كما أشار في مقدمته وكما سرى بأوهام الخواص، فتشابكت أوهام العوام بأوهام الخواص إلا في القليل، وتداخلت ملاحظاته الشخصية بملاحظات الآخرين إلا في النادر، ولو أنه اكتفى بملاحظاته التي كونها من الأحاديث والمخاطبات والمكاتبات وقراءاته في النثر والشعر وغير ذلك، وعزف عن النقل عن كتب السابقين لنقلت إلينا هذه الملاحظات صورة صادقة كافية عن التغيرات المختلفة التي وقعت أو الواقع اللغوي بشكل عام في زمنه، وعلى الرغم من ذلك فقد تفرد الحريري بالتنبيه على تغيرات شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه، ويستدل على ذلك بأدلة عدة، منها ذكر أسماء أشخاص، أو بعض المحدثين أو تعيين الحادثة أو المكاتبة، وغير ذلك من الوسائل المحددة للزمن.وبالإضافة إلى ذلك تميز كتاب الحريري بتجاوز السابقين في رصدهم للتغير الصوتي والصرفي وتغير الحركات في الأغلب، وقلة ملاحظة التغيرات التركيبية والدلالية، كما ستوضح الأمثلة التي سنقدمها فيما يلي؛ ولكنه تشدد في مواضع عدة إلى حد أوقعه في الخطأ، فكانت أحكامه وانتقاداته متعسفة سوّغت للخفاجي، وابن بري أن يستدركا عليه أمورا ويردا عليه بعض أحكامه غير الدقيقة المتعّجلة بشواهد من استعمالات القدماء الفصحاء وأقوال علماء اللغة الأوائل وشواهد مختلفة، ربما لم يكن الحريري على علم بها، أو كان على علم بها ولم يقبلها[8].

يبدو أن ذلك لا يقلل من قيمة كتابه قط، فقد فاق غيره في توسيع مفهوم اللحن، مواكبا ازدهار الأدب شعرا ونثرا، وكثرة المؤلفات والمكاتبات والمراسلات وكل أشكال الكتابة، فكان على العلماء أن يجتهدوا في رصد شيوع الخطأ اللغوي في الاستعمال، والالتواء في الأساليب، والخروج عن سنن العرب في كلامها، وقد شاع ذلك على ألسنة الشعراء وأقلام الكتاب والمنشئين وفي بطون الكتب والأسفار.

وقد حدد الحريري هدفه من تأليفه كتابه في المقدمة، بل أنه قد كشف أيضا عن الباعث إلى الاقتصار على أوهام الخواص يقول:" فإني رأيت كثيرا ممن سنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمة الأدب، قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم وترعف به مراعف أقلامهم، مما إذا عثر عليه، وأثر عن المعزو إليه خفض قدر العلبة ووصم ذا الحلية فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم، والكلف بإطابة أخيارهم إلى أن أدرأ عنهم الشبه، وأبين ما التبس عليهم واشتبه"[9]. فَدُرّه الغواص هو درة حقا بين نظرائه من كتب الصواب اللغوي لا سيما في موضوعه، فهو أحسنها تأليفا وأجملها تصنيفا تعقب فيه الحريري الكُتّاب والشعراء وخاصة العلماء والفقهاء، ونبه إلى أخطائهم وعرّفهم بالفصيح من الألفاظ والمستقيم من الأساليب، ومع هذا وذاك حشا الكتاب بالحكايات الأدبية والنوادر المستملحة والأشعار الرائقة بالإضافة إلى ما اشتمل عليه من طرائف اللغة والنحو والأدب[10]. ولم يقف الحريري

طويلا عند المسائل التي أطال الوقوف عندها من سبقه، وهي في الأغلب تتعلق بالألفاظ التي تغير معناها واختلف عن المستعمل عند العرب الفصحاء، وهي تغيرات يسهل ردها إلى هذا المستعمل أو قبولها باعتبار سائغ، أو تغيرت صيغته بحركة أو سكون يخالف الأفصح أو المختار، وهي تغيرات يسهل رد معظمها إلى لغة من لغات العرب أو تجويزها على قول من أقوال اللغويين، بل وقف طويلا حتى كاد أن يقصر كتابه على ما وهم فيه الخاصة، فالوهم مما وقع فيه العرب الفصحاء.وهي ظواهر تتصل بمخالفة القياس في الأبنية كالخطأ في بناء اسم الفاعل أو المفعول .الخ أو في التصريف كالخطأ في النسب أو الجمع، أو تتصل بمخالفة المطرد في التراكيب كالخطأ في المطابقة بين المسند والمسند إليه، أو بين التابع والمتبوع أو غير ذلك من مسائل النحو[11].

اتجاه تحليل الأخطاء عند الحريري:

قصد الحريري من تأليف كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص" –كما يظهر من عنوانه– إلى بيان اللحن الذي يدور على ألسنة الخاصة ممن تأثروا بالعامة في نطقهم. وليس في الكتاب إتباع لمنهج معين أكثر من ذكر الكلمة وراء صاحبها، دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب، ويلتزم الحريري بإيراد الخطأ ثم يتبعه بإيراد الصواب. ولا يفتأ الحريري يَسُبُّ العامة، ويلعنهم في كل مرة فهو يبدأ الكتاب بقوله: "فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة". (ص 47).

ويقول: "وهو لحن فاحش وغلط شامن" (ص 77). ويقول: " وهو من أفحش الخطأ" (ص 97). ويقول: " وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح" (ص 126). ويقول: " وكل ذلك لحن مجمع عليه وغلط مقطوع به" (ص 160). ويقول: "وهو من مفاضح اللحن الشنيع" (183). ويقول: " وكلا اللفظتين معرة لكاتبه والمتلفظ به" (ص 184). ويقول: " وهو خطأ بين وهم مستهجن" (ص 190).

ويقول: " وهو خطأ فاحش ولحن شنيع" (ص 339). ويقول: "وهو من أقبح أوهامهم وأفحش لحن في كلامهم" (ص 436). ويقول: "وهو لحن فاحش" (ص 454). ويقول: "وهو وهم يشين وخطأ مستبين" (ص 456). ويقول: "ومن مفاحش ألحان العامة" (ص 464).

مظاهر الصواب اللغوي عند الحريري:

يلاحظ أن الحريري يبني القول باللحن في كتابه درة الغواص أحيانا على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوي والنصوص المروية عن العرب، مثل قوله: " ويقولون: زيد أفضل إخوته، فيخطئون فيه، لأن أفعل التي للتفضيل لا يضاف إلا ما هو داخل فيه، ومتنزل منزلة الجزء منه، وزيد غير داخل في جملة إخوته، ألا ترى أنه لو قال له قائل: من إخوة زيد؟ لعددتم دونه... وتصحيح هذا الكلام أن يقال: زيد أفضل الإخوة أو أفضل بني أبيه"[12].من مظاهر اللحن في الأصوات انكماش الصوت المركب في مثل "سُوسَن" في "سَوْسَن"[13] و"طَهرانيهم" في "طهرانِيهم"[14] كذلك نرى أثر الراء في تفخيم الأصوات المجاورة لها في "قريص" بدلا من "قريس"[15]، ومن أمثلة القلب المكاني "تغشرم"[16] في "تغشمر" ومن أمثلة تعليله للتطور بالقياس الخاطئ قوله: ويقولون: قد حدث أمر، فيضمون الدال من حدث، مقايسة على ضمها في قولهم: أخذه ما حُدث وما قُدِّم، فيحرفون بنية الكلمة المقولة، ويخطئون في المقايسة المعقولة؛ لأن أصل بنية هذه الكلمة، أخذت على وزن فَعَل بفتح العين.. وإنما ضمت الدال من "حُدث" حين قرن "بقدم" لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة، فإذا أفردت لفظة، حدث زال السبب الذي أوجب ضم دالها في الازدواج"[17]. ومن أمثلته كذلك: "ومن هذا النمط أيضا توهمهم أن "البهيم" نعت يختص بالأسود لاستماعهم: "ليل يهيم" وليس كذلك، بل البهيم اللون الخالص الذي لا يخالفه لون آخر ولا يمتزج

به شيّة غير شيّته"[18]. وفي الصرف نجد من ظواهر قوانين السهولة والتيسير في أداة التأنيث وتطورها إلى جعل كل المؤنثات بالتاء وإلغاء الألف المقصورة والممدودة من الكلام قول الحريري: "ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقهم هاء التأنيث بأول، فيقولون: "الأولة كناية عن الأولى" ولم يسمع في لغات العرب إدخالها على أفعل الذي هو صفة مثل أحمر وأبيض، ولا على الذي هو للتفضيل نحو: أفضل وأول، والعجب أنه في حالة صغرهم، ومبدأ تعلمهم في مكاتبتهم فيقولون: جمادى الأولى، فيلفظون بالصحيح، فإذا نيلوا ونبهوا أتوا باللحن القبيح"[19] ومن أمثلة قانون السهولة بالنسبة لأداة التأنيث كذلك قولهم: " عزلة" لفم المرادة، بدلا من "عزلاء"[20] وفي مجال الصرف أيضا نجد في كتاب الحريري أن صيغتي اسم الآلة (مِفْعل ومِفْعلة) قد تطورتا، كما حدث عند الأندلسيين في عصر الزبيدي، إلى (مَفْعل ومَفْعلة)، يقول الحريري: " ويقولون مَطْرَدٌ ومبرد ومبضح ومنجل، كما يقولون: مقرعة ومقنعة ومنطقة ومطرقة، فيفتحون الميم من جميع هذه الأسماء، وهو من أقبح الأوهام وأشنع معايب الكلام؛ لأن كل ما جاء على مِفْعل ومِفْعلة من الآلات المستعملة المتداولة، فهو بِكسر الميم"[21]، وكانت خاصة زمان الحريري أيضا تخطئ في صياغة اسم المفعول فأشاروا إلى أنهم يقولون: "معلول" في "معّل" ومتعوب ومفسود ومبغوض بدلا من: متعب، ومفسد، ومبغض"[22]، كما ذكر أنهم يصححون اسم المفعول من الأجوف اليائي، فيقولون: مغيوب ومبيوع[23]. وقد حدث لبعض الكلمات والألفاظ تغيير في معانيها ودلالاتها، فكانت معاني جديدة، إما ذات صلة بالمعاني القديمة، وإما غريبة عنها، ولذا كان هناك الظواهر الثلاث:–تعميم الدلالة: فمن مظاهر تطور الدلالة بالتعميم قولهم: " ويقولون: ودعت قافلة الحاج فينطقون مما يتضاد الكلام فيه: لأن التوديع إنما يكون لمن يخرج إلى السفر، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فكيف يقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين؟ ووجه الكلام أن يقال: تلقيت قافلة الحاج أو استقبلت قافلة الحاج"[24] وذلك يجعل القافلة اسما لجماعة الركب راحلة أو قادمة، وهي في الأصل اسم للرفقة الراجعة، من قفل بمعنى رجع. وذكر الحريري أنهم يطلقون: "ركاب السلطان على موكبه المشتمل على الخيل والرجال وأجناس الدواب، وكان ذلك خاصا بالإبل فقط في قوله: " ويقولون: سار ركاب السلطان إشارة إلى موكبه المشتمل على الخيل والرجل وأجناس الدواب، وهو وهم ظاهر؛ لأن الركاب اسم يختص بالإبل، وجمعها ركاكب، والراكب هو راكب البعير خاصة وجمعه ركبان"[25].

ومن تطور الدلالة بالتخصيص جعل القينة للمغنية، وهي في الأصل للأمة، مغنية أو غير مغنية في قوله: " ومن ذلك توهمهم أن القينة المغنية خاصة، وهي في كلام العرب الأمة مغنية كانت أو غير مغنية"، والأصل في اشتقاق القينة من قنت الشيء أقينة قينا إذا لمحته...ومن هنا سمي الصائغ والحداد قينا وسميت الماشطة أيضا قينة"[26]ومنه أيضا تخصيص اسم الراحلة بالناقة النجيبة وهي في الأصل يقع على الجمل والناقة معا في قوله: "ومن ذلك توهمهم أن الراحلة اسم يختص بالناقة النجيبة" وليس كذلك، بل الراحلة تقع على الجمل والناقة، والهاء فيها هاء المبالغة كالتي في الواهية والراوية، وإنما سميت راحلة، لأنها ترحل أي يسند عليها الرحل"[27].

مقياس التخطئة والتصويب عند الحريري:

يقوم مقياس التخطئة والتصويب عند الحريري على التشدّد في أمور اللغة والنحو: ووصل به التشدد إلى حد وقع هو نفسه في كثير مما خطأه، ويتضح ذلك فيما يأتي:– فكتاب "درة الغواص" يعجّ بالشواهد الشعرية والقرآنية والأحاديث والقصص والحكايات عن اللغويين وغيرهم، مثل قوله في حذف العائد في اسم "الله" في عبارة: (الحمد الله الذي كان كذا وكذا): " وفي نوادر النحويين أن رجلا قرع الباب على نحوي فقال: من أنت؟ قال: الذي اشتريتم الآجر، فقال: أمنهُ؟ قال: لا، قال: أله؟ قال: لا، قال: "اذهب فمالك في صلة الذي شيء"[28]، أما القراءات

القرآنية فلم يأخذ بها مع أنها رواية لا دراية، وقد صرح الحريري بأن من القراءات ما هو لحن، إذ قال في تخطئة: (فلان أشر من فلان): فأما قراءة أبي قلابة (ستعملون غدا من الكذاب الأشر) على وزن أفعل، فقد لحن فيها، ولم يطابقه أخذٌ عليها[29].–ووضح مقياسه في مجال اللغات أو اللهجات بأنه يأخذ باللهجات المشهورة المبنية على القياس المطرد والأصل المنعقد، فالشواذ تقصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع: كقوله: "ويقولون اِنْضَافَ الشيء إليه وانفسد الأمر عليه، وكلا اللفظين معرة لكاتبه والمتلفظ به إذ لا مساغ له في كلام العرب ولا في مقاييس التصريف، ووجه القول أن يقال: أضيف الشيء إليه، وفَسُدَ الأمر عليه، والعلة في امتناع (انفعل) منهما، أن مبنى فعل المطاوعة المصوغ على (انفعل) أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية كقوله: سكبته فانسكب، وجذبته فانجذب، وقدته فانقاد، وسقته فانساق ونظائر ذلك... فإن قيل: نقل عن العرب ألفاظ من ألفاظ المطاوعة بنوها من (انفعل)، قالوا: انزعج وانطلق وانقحم وانحجر، وأصولها: أزعج وأطلق وأقحم واحجر. فالجواب عنه، أي هذه شذت عن القياس المطرد والأصل المنعقد كما شذ قولهم: اشرب الشيء، المبني من (شرب) وهو لازم، والشواذ تقصر على السماع ولا يقاس عليها بالإجماع"[30]. ولا يرى الحريري أن استعمال العلماء حجة لغوية، فقد خطأ الكثير منهم، ولا عجب في ذلك: لأن الغرض من تأليفه كتابه (الدرة) هو تقويم ألسنة الخاصة لا العامة، فقد خطأ الأصمعي في تصغير (مختار) على (مخيتر)، وهو عنده غلط أودع بطون الأوراق، وتناولته الرواة في الآفاق، قال الحريري: " ويقولون في تصغير (مختار) مخيتر، والصواب: مخير، لأن الأصل في (مختار) مخيتر، والتّاء فيه تاء مفتعل التي لا تكون إلا زائدة، ويدل على زيادتها في هذا الاسم اشتقاقه من (الخير) ومن حكم التصغير حذف هذه التاء، فلهذا قيل: مخير"[31]. ونجد السماع قد سيطر على مقياس التخطئة والتصويب عند الحريري سيطرة تامة، وأن هذه السيطرة قد جعلته ينكر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها غير مسموعة عن العرب، ففي مجال المعاني نجد إطلاق (المائدة) على الخوان الذي ليس عليه طعام، لأن الوارد "الخوان" عند عدم وضع الطعام، ثم يعد وضعه: " ويقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه: مائدة، والصحيح أن يقال له: خوان إلى أن يحضر عليه الطعام فسمي حينئذ مائدة، يدل على ذلك أن الحواريين حين تحدّوا عيسى عليه السلام، بأن يستنزل لهم طعاما من السماء فقالوا (هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء"[32]، ثم بينوا معنى المائدة بقولهم (نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا)[33]. وحكى الأصمعي قال: غدوت ذات يوم إلى زيارة صديق لي فلقيني أبو عمر بن العلاء، فقال لي: إلى أين يا أصمعي؟ فقلت إلى صديق لي، فقال: إن كان لفائدة أو عائدة أو لمائدة وإلا فلا، فقد اختلف في تسميتها بذلك فقيل: سميت به لأنها تميد بما عليها أي تتحرك، مأخوذ من قوله تعالى: (وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بهم)[34]، وقيل: بل هو من مادأَيْ أعطى"[35]. وفي مجال الألفاظ يعدّ الحريري كل لفظ استعمله العرب على نحو خاص ثم استعمله الناس على نحو آخر كلفظة (غير) التي وردت عن العرب، دون أداة، التعريف، لعدم الفائدة من تعريفها، فاستعملها الخاصة معّرفة بها: "ويقولون فعل الغير ذلك، فيدخلون على (غير) آلة التعريف والمحققون من النحويين يمنعون إدخال الألف واللام عليه، لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه، فإذا قيل (الغير) اشتملت هذه اللفظة على ما يحصي كثرة، ولم تتعرف بآلة التعريف، كما أنه لا يتعرف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة، ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف مثل: دجلة، وغرفة، وذكاء، ونحوه لوضوح اشتهارها، والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذاتها"[36]. والمشهور عن الحريري أن ينتسب إلى المدرسة البصرية في النحو العربي التي تأخذ بالمطرد الشائع، وتقيس عليه وتدع ما عداه مما شذ أو ندر، ولكن يلاحظ

عليه أنه في كتابه (الدرة) لم يلتزم مدرسة نحوية معينة، فهو أحيانا بصري المذهب يلحن الاستعمال الذي قد يوافق المذهب الكوفي كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيض هذا الثوب، وما أعور هذا الفرس، وزيد أبيض من عمرو، والمعروف أن الكوفيين يجيزون التعجب من السواد والبياض، لأنهما أصْلا الألوان"[37]. وهو يخطئ الكوفيين وبعض البصريين على حد سواء حين يحظر الإتيان بتمييز (كم) الاستفهامية جميعا مقايسة لها على "كم" الخبرية، فيقولون كم عبيدا عندك؟ وقد جوز ذلك الكوفيون واعترف بوروده البصريون، وإن أولوه فجعلوا المميز محذوفا[38].

نموذج تطبيقي من معجم الصواب اللغوي عند الحريري:

أخطـــأ: ذهب الحريري في درته إلى أنه لا يستقيم أن يقال لمن يأتي الذّنب متعمدا: أخطأ. فقال: " ويقولون لمن يأتي الذنب متعمّدا: أخطأ، فيحرفون اللفظ والمعنى لأنه لا يقال: أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل أو لمن اجتهد فلم يوافق الصواب، وأياه عنى (ص) بقوله (إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر) وإنما وجب له الأجر عن اجتهاده في إصابة الحق الذي هو نوع من أنواع العبادة، لا عن الخطأ الذي يكفى صاحبه أن يعثر فيه ويرفع مأثمه عنه، والفاعل من هذا النوع مخطئ، والاسم فيه الخطأ، ومنه قوله تعالى: " وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ"[39]، فأما المتعمد الشيء فيقال فيه: خطيء فهو خاطئ، والاسم فيه الخطيئة، والمصدر الخِطْءُ بكسر الخاء وإسكان الطاء كما قال تعالى: "إن قتلهم كان خطئا كبيراً"[40]....."[41]ومن اللغويين الذين أيدوا الحريري في صحة هذا الاستعمال اللغوي ابن السكيت الذي يقول: " ويقال: لأن تخطئ في العلم أيسر من أن تخطأ في الدين، يقال: قد خطئت: إذا أثمتُ فأنا أخطأ خطئا وأنا خاطئ"[42]، وليس يخفى على ذي نهية أن ثم فرقا دلاليا قد يضل عنه المبرّز من أهل اللغة بين الفعلين، ولكن عوامل تغير المعنى وتطوره تؤذن بإمحاء هذا البون الدلالي، وقال ابن منظور بعد أن عرج على المعنيين المذكورين آنفا: " وأخطأ يخطئ: إذا سلك سبيل الخطأ عمدا وسهوا، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ"[43].

ســـأر:- "ومن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون: قدم سائر الحاج واستوفى سائر الخراج فيستعملون سائرا بمعنى الجمع، وهو في كلام العرب يعني الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء، سؤر، والدليل على صحة ذلك أن النبي صلعم قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة: اختر أربعا منهن، وفارق سائرهن، أي من بقي بعد الأربع اللاتي يختارهن"[44]، وأيد صحة هذا التصويب علماء التنقية اللغوية وأصحاب المعاجم، قال ابن السكيت: " وهو سؤر الطعام مهموز، وقد أسأرت في الإناء والجمع أسآر"[45]. وقال الزبيدي: "ويقولون: قدم سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائرا بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي[46] وجاء في كتاب الأفعال: "أسارتُ الشيء، ومنه: ألقيتُ سؤرا وهو البقية"[47] وفي الصحاح: "ويقال: إذا شربت فأسئر، أي أبق شيئا من الشراب في قعر الإناء..."[48] كما جاء في اللسان ما نصه: " السؤر: بقية الشيء، وجمعه أسآر....الليث: يقال أسأر فلان من طعامه وشرابه تسؤرا: وذلك إذا أبقى بقية، قال: وبقية كل شيء سؤره، قال ابن الأثير: والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح"[49].

شحـــذ: لا يعترف الحريري باستعمال كلمة (شحّاث) بالثاء، ويرى أن الاستعمال الصائب هو (شحاذ) بالذال: "ويقولون فلان شحاتُ بالتَاء المعجمة بثلاث من فوق، والصواب فيه شحاذ بالذال المعجمة لاشتقاق هذا الاسم من قولك: شحذت السيف إذا بالغت في إحداده، فكأن الشحاذ هو الملّح في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة"[50] ومن اللغويين الذين أيدُوا الحريري في هذا التصويب ابن الأنباري الذي يقول: "هذا مما يخطئ فيه العوام فيقولونه

بالتّاء والصواب: رجل شحاذ: وهو الملحّ في مسألته، من قولهم قد شحذ الرجل السيف: إذا ألح عليه بالتحديد، فالملحّ في المسألة مشبه بهذا، ويقال: سيف مشحوذ وشفرة مشحوذة"[51]. فجماع معنى مادة (شحذ) هو الوجه الدلالي الجامع بين الشحذ هو التحديد، والشحذ الذي هو المسألة والكدية، قال ابن منظور: "الشحذ: التحديد، شحذ السكين والسيف ونحوهما يشحذه شحذا: أحدّه بالمسنّ وغيره مما يخرج حده، فهو شحيذ ومشحوذ"[52]، وهو معنى الكلمة من وجهة أخرى من المجاز المتقادم الذي عرج عليه الزمخشري بقوله: " ومن المجاز: فلان يشحذ الناس: يسألهم مُلحّا عليهم، وهو شحاذ، ورأيته يتشحذ، وشحذته ببصري: حدجتهُ، ووايلشحاد، ملحّ، واشحذ له غرب ذهنك، وهذا الكلام مشحذة للفهم"[53].

قيـــن: وكذلك استعمالهم (القينة) بمعنى المغنية خاصة، وهي في كلام العرب: الأمة مطلقا، مغنية كانت أم غير مغنية، قال الحريري:" ومن ذلك توهمهم أن القينة المغنية خاصة، وهي في كلام العرب الأمة، مغنية كانت أو غير مغنية"[54] ومما يُعضّد صواب هذا الاستعمال قول ابن الأنباري: "القينة معناها في كلام العرب الصانعة، وقال: القينةُ هي الأمة صانعة كانت أو غير صانعة"[55]، وجاء في كتاب الأفعال: "والقينةُ: الأمة"[56]، وجاء في الصحاح" "والأمة قينة، وبعض الناس يظن القنية المغنية خاصة، وليس هو كذلك"[57]. وقال صاحب اللسان: "قال أبو بكر: قولهم فلانةٌ قينة معناه في كلام العرب الصانعة، والقين: الصانع، والقينة: هي الأمة، صانعة كانت أو غير صانعة، قال أبو عمرو: كلّ عَبْدٍ عند العرب قينٌ، والأمة قينة، قال: وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة، قال: وليس هو كذلك"[58].

ميـــد: واستعمالهم كلمة (المائدة) لما يتخذ لتقديم الطعام عليه، وهو ليس كذلك عند العرب، فهو خوان إلاّ أن يحضر عليه الطعام، يقول الحريري:"ويقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه: مائدة، والصحيح أن يقال له: خوان إلى أن يحضر عليه الطعام فيسمى حينئذ مائدة، يدلّ على ذلك أن الحواريين حين تحدوا عيسى عليه السلام، بأن يستنزل لهم طعاما من السماء، فقالوا: (هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء"[59]، ثم بينوا معنى المائدة بقولهم: "(نريد أن تأكل منها وتطمئنّ قلوبنا)[60]..."[61].

ومن اللغويين الذين أيدوا الحريري في تصويبه هذا، ابن الأنباري، قال: " قال أبو عبيدة: إنما سميت المائدة مائدة، لأنها مِيَد بها صاحبها، أي أعطيها، وتفضل عليه بها....وقال غير أبي عبيدة: إنما سميت المائدة مائدة: لأنها تميد بما عليها، أي تتحرك"[62]، وقال الثعالبي: " ولا يقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهي خوان"[63]، وقال الجوهري: "ومنه المائدة، وهي خوان عليه طعام، فإذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة، وإنما هو خوان"[64]، وقال صاحب اللسان: " والمائدة: الطعام نفسه، وإن لم يكن هناك خوان، مشتق من ذلك، وقيل: هي نفس الخوان، قال الفارسي: لا تسمى مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فهي خوان"[65].

هـــوى: ومن الألفاظ الملحونة التي يرفضها الحريري أيضا استعمال لفظ (هوى) بمعنى سقط، لأن هوى في استعمال العرب هو الإسراع يكون في الصعود والهبوط، يقول:

"ومن أوهامهم أن هوى لا يستعمل إلا في الهبوط، وليس كذلك، بل معناه الإسراع الذي قد يكون في الصعود والهبوط"[66] ولم يَرَ رأيه جمهرة علماء التنقية اللغوية وأصحاب المعاجم، منهم ابن القوطية الذي يقول: " وهوى الشيء: مات أو سقط في مهواة من شرف هواء ممدود وهويا"..وهوى النجم: أسرع في انكداره"[67]، وكذلك ابن السكيت الذي يقول: " ويقال وقع في أهوية"[68]، وذهب مذهب الأخيرين الجوهري حيث قال: "هوى بالفتح يهوي هويّا: أي سقط إلى أسفل وتهاوى القوم في المهواة، إذا سقط بعضهم إثر بعض"[69] فهؤلاء بثلاثتهم يتفقون مع

الحريري بأن أصل الفعل هو الإسراع إلا أنهم يجارون خاصة زمن الحريري في استعمال اللفظ هوي بمعنى الإسراع في الهبوط، دون الصعود، ويرى ابن منظور أن يقال: "هوى يهوي هويا بالفتح إذا هبط، وهوى يهوي هُويا بالضّم إذا صعد...ابن الأعرابي: الهُويُّ: السريع إلى فوق"[70].

اضطراب كتاب درة الغوّاص: يبدو أن الحريري قد أقدم وهو مدفوع بغواية الإكثار من المادة على تخطئة ما هو صحيح إذ مع توخي الإكثار يقل التروي والتثبت وينحسر النظر عن الامتداد إلى الأوجه المخالفة لما ينكر أو يرد. فبعض مما خطيء ومنعه الحريري قد ورد في أساليب أكابر العلماء في النحو واللغة والأدب، ومما منعه وهو مباح: * قوله: " ويقولون أزمعت على المسير، ووجه الكلام أزمعت المسير، كما قال عنترة: إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ المَسِير فَإِنَمَا ... زُمتْ ركابكم بليلٍ مظلمِ."[71] فقد عد الحريري استعمال الفعل "أزمع" لازما مباينًا لوجه الكلام، ويبين أن الفعل متعد مستشهدا بقول عنترة بن شداد. وتوجد شواهد معتبرة على أن "أزمع" يأتي لازما أيضا، وقد تعلق بحرف الجر على أو باللام أو بالياء، من ذلك قول جميل في بثينة بصيغة اسم الفاعل منه:

وَلَوْ أنَ أَلفًا دُونَ بُثينَةَ كلهم ... غَيَارَى وكلٌ مُزمَعُونَ عَلَى قتلي[72].

وقد عدّاه مجنون ليلى باللام في قوله:

أَمُزْمِعَةٌ لِلْبَيْنِ لَيْلَى ولَمْ تَمُتْ ... كَأَنكَ عَمَا قد أظلكَ غافلُ[73].

وقول سلامة بن جندل وقد عدّاه بالباء:

ضمَمْنَا عليهم حافتيهم بصادِقٍ ... مِنَ الطَعْنِ حَتَى أَزْمَعُوا بِتَفَرُقِ[74].

فإذا كان الدليل على أن (أزمعت المسير) هو وجه الكلام عند الحريري قول عنترة، فإن هذه الشواهد تثبت أن تعدي الفعل (أزمع) بحرف الجرّ إنما هو وجه آخر للكلام لا يقل وجاهة عن الصورة التي أقرّها لاستعماله، ويحسن بنا أن نثبت هنا قول امرئ القيس المعروف دليلا على تعدي (أزمع) وهو:

أَفَاطِمُ مَهلاً بعضَ هذاَ التدّلل ... وَإِنْ كُنْتِ قدْ أزمعتِ صَرمي فَأَجْمِلِي[75].

وعلى هذا كله، فالأحكم والأوفق أن يُقضى بجواز الاستعمالين، إذ لا دليل على ترجيح أحدهما على الآخر، ولا يبعد أن يكون تعدي " أزمع " ولزومه لغتين من لغات العرب.

وقوله: " ويقولون هذا أمر يعرفه الصادر والوارد، ووجه الكلام أن يقال: الوارد والصادر؛ لأنه مأخوذ من الورد الصدر، ومنه قيل للخادع: يورد ويصدر، ولما كان الورد تقدم الصدر وجب أن تقدم لفظة الوارد على الصادر"[76]. والحريري هنا يمنع ما هو جائز وصحيح، يعضّد الشاهد والدليل من كلام الله تعالى على أن الواو لا تفيد الترتيب إذ يقدّم المتأخر على ما هو قبله: "إنْ هي إلاّ حياتنا الدنيا نموتُ ونحيا وما نحن بمبعوثين"[77] وهو قول المنكرين للبعث، فقدّموا الموت في ردّهم على الحياة وهم أحياء، وقوله تعالى أيضا: "ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك"[78]، وقوله: نزّل عليك الكتاب بالحق مصدّقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل"[79] ومن يسمع "الصادر والوارد" يغنيه تلازمهما عن الالتفات إلى الأسبق منهما في ما يجري من الكلام، كذلك شأن كل مشاكلهما مما يعطف عليه بالواو، وأثبت أبو تمام في (الوحشيات) أبياتا لم يعزها لقائل، تضمن أحدها ما أنكره الحريري وهو قوله:

ومَا جَاءَنَا من نحو أرضك صادِرُ ... وَاَ وَارِدٍ إلاّ بذمِّكَ يا عَمْرُو[80].

ولا ضرورة هنا إذ بوسعه أن يقول: وارد ولا صادر، ومما تقدم فيه الصادر على الوارد قول أبي زبيد الطائي:

صَادِرَاتُ ووَارداتٌ إِلَى أَنْ تَحْسِبَ الشُّربَ صَرّعتهم تزوفُ[81].

وفي هذا ما جاء في كلام الله تعالى وكلام العرب ما يثبت أن العطف بالواو لا يلزم الترتيب، إذ هي لمطلق الجمع مُرتّبا وغير مُرتّب، والسياق دال على الأسبق.

• قوله: "ويقولون للمريض، به سِلٌّ، ووجه القول أنْ قال به سُلال بضم السين؛ لأنَّ معظم الأدواء جاء على فُعال، نحو الزُّكام والصُّداع والفَواق والسُّعال"[82].

فقد أنكر الحريري أصلا أثبته سيبويه في كتابه، فما نصّ عليه سيبويه من قبل خلاف ما نبّه عليه الحريري، إذ سمّاه السّلّ في قوله: "فإذا قالوا: جُنّ وسلّ، فإنّما يقولون: جُعل فيه الجنون والسّلّ"[83]. وقد تضافرت طائفة من كتب اللغة على إثبات هذا الأصل؛ فقد جاء في الجمهرة: "والسّلّ داء معروف"[84]، وفي تهذيب اللغة: "والسّلّ والسُّلال داء يُهزلُ ويضني ويقيل"[85]وأورد ابن منظور عددا من الشواهد لذلك منها قول ابن أحمر:

أراناَ لا يزالُ لناَ حميمُ كداَءِ البطنِ سُلّا أو صفارَا

وقول عروة بن حزام:

بِي السّلّ أو داء الهيام أصابني فأياك عنّي لا يكن بك ما بيا

وقول الآخر:

بمنزلةٍ لا يشتكي السلّ أهلها وعيش كملس السابري رقيقً[86]

وفي خطبة زياد بن أبيه "البتّراء" إذ قال: "واني والله لو علمت أنّ أحدكم قد قتله السلّ من بغضي لم اكشف له قناعًا، ولم أهتك له سِترًا"[87].

خلاصـــة

لا ينكر ما للصواب اللغوي من أياد على اللغة إذ هو الرقيب على الاستعمال اللغوي، والمدافع عما يتخلله من الخطأ والخلل في الأصوات، والصرف، والنحو والدلالة، وقد تهيأ لجهد الصواب المتواصل والمستمر مَدَدٌ وافر من موارد مختلفة، ممّا رواه العلماء عمن حولهم من الصحيح السليم، وممّا أنكروه، ونبهوا على موضع الخطأ به، وفضلا عن ذلك فقد أفردت كتب تبين الفصيح والصحيح لإتباعه، وتبرز اللحن والخطأ لاجتنابه. وعلى الرّغم من أنّ الكثير ممّا أنكره أصحاب مصنفات الصواب اللغوي وعدوه من اللحن أو الخطأ قد تهيأ له من الدلائل ومن الشواهد ما تجعله صحيحًا.

الهوامـش:

1- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، مادة، صوب..

2- إبراهيم محمد نجا، اللّهجات العربيّة، دار الحديث، القاهرة، 2008م، ص 53.

3- محمد أبو الربّ، الأخطاء اللغوية، دار وائل، عمان، ط1، 2005م، ص 125.

4-انظر أحمد أبو سعد، معجم فصيح العامّة، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م، ص 5.

5- عبد العزيز مطر، لحن العامّة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م، ص 40.

6- انظر ترجمته في:

- السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العتيقة، ط1، 2004م، ج2، ص 263.

- أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص 327.

- القفطي، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، 2009م، ج3، ص 23.

7- سعيد حسن بحيري، المدخل إلى مصادر اللغة العربية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2004م، ص 164.

الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي الغربي، دار الجيل، بيروت،ط1، 1996م.

8- مقدمة المحقق، ص 38.

9- المصدر نفسه، ص 38-39.

10- محمد حسن عبد العزيز، مصادر البحث اللغوي، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ط1، 1997م، ص 291.

11- شرح الدّرّة العالم الجليل شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي شرحا ينبئ عن فضله، وقد قرّضته أقلام العلماء والأدباء واقروا له بالفضل، ووُصف بأنه شرح لطيف ممزوج.

12- الحريري، درة الغواص ص 72.

13- المصدر نفسه، ص 467.

14- المصدر نفسه، ص 529.

15- المصدر نفسه، ص 639.

16- المصدر نفسه، ص 695.

17- المصدر نفسه، ص 225.

18- المصدر نفسه، ص 695.

19- المصدر نفسه، ص 710.

20- المصدر نفسه، ص 597.

21- المصدر نفسه، ص 580.

22- المصدر نفسه، ص 589.

23- المصدر نفسه، ص 341.

24- المصدر نفسه، ص 259.

25- المصدر نفسه، ص 479.

26- المصدر نفسه، ص 693.

27- المصدر نفسه، ص 694.

28- المصدر نفسه، ص 579.

29- المصدر نفسه، ص 187-188.

30- المصدر نفسه، ص 184.

31- المصدر نفسه، ص 392.

32- قرآن كريم، سورة المائدة، آية 112.

33- قرآن كريم، سورة المائدة، آية 113.

34- قرآن كريم، سورة الأنبياء، آية 31.

35- الحريري درّة الغواص، ص 120-121.

36- المصدر نفسه، ص 199.

37- المصدر نفسه، ص 160-161.

38- المصدر نفسه، ص 221.

39- قرآن كريم، سورة النساء، آية 92.

40- قرآن كريم، سورة الإسراء، آية 31.

41-الحريري، درة الغواص، ص 427.

42- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة، ص 193.

43- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق، تحقيق أحمد عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م مادة (خطأ).

44- الحريري، درة الغواص، ص 532.

45- ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 147.

46- الزبيدي، لحن العامة، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، 1981م، ص 215.

47- ابن القوطية، كتاب الأفعال، تحقيق على فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م، ص 197.
48- الجوهري، الصحاح، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م مادة (سأر).
49- ابن منظور، لسان العرب مادة (سأر).
50- الحريري، درة الغواص، ص 581.
51- ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ص 310.
52- ابن منظور، لسان العرب مادة (شحذ).
53- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت مادة (شحذ).
54- الحريري، درة الغواص، ص 693.
55- ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ص 426.
56- ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص 224.
57- الجوهري، الصحاح مادة (قين).
58- ابن منظور، لسان العرب مادة (قين).
59- قرآن كريم، سورة المائدة، آية 112.
60- قرآن كريم، سورة المائدة، آية 113.
61- الحريري، درة الغواص، ص 120.
62- ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ص 278.
63- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص 21.
64- الجوهري، الصحاح مادة (ميد).
65- ابن منظور، لسان العرب مادة (ميد).
66- الحريري، درة الغواص، ص 697.
67- ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص 14.
68- ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 171.
69- الجوهري، الصحاح مادة (هوى).
70- ابن منظور، لسان العرب، مادة (هوى).
71- الحريري، درة الغواص، ص 279.
72- جميل بثينة، الديوان، تحقيق فوزي عطوي. الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ط1، 1969، ص 89.
73- مجنون ليلى، الديوان، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، ص 215.
74- الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة 1964م، ص 134.
75- امرؤ القيس، الديوان، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مصر 1969م، ص 12.
76- الحريري، درة الغواص، ص 435.
77- قرآن كريم، سورة المؤمنون، آية 37.
78- قرآن كريم، سورة الزمر، آية 65.
79- قرآن كريم، سورة آل عمران، آية 3.
80- أبو تمام الوحشيات (الحماسة الصغرى) تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة، 1963، ص 231.
81- شعر أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد، 1967م، ص 117.
82- الحريري، درة الغواص، ص 592.
83- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ج2، ص 67.
84- ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط1، 1981، مادة (سلل).
85- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1964 – 1967م مادة (سلل).

86- ابن منظور لسان العرب، مادة (سلل).

87- إنعام الجندي، في الأدب العربي، دار الرائد االعربي، بيروت، ج1، ص 284.